

عرض لبعض محاور مشروع ميزانية قطاع الاتصال

تعزيز تنافسية القطاع السمعي البصري وإنجاح الانتقال الرقمي في صدارة الأهداف الاستراتيجية

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، أن تعزيز تنافسية القطاع السمعي البصري وإنجاح الانتقال الرقمي يتصدران الأهداف الاستراتيجية للحكومة الخاصة بهذا القطاع.

وقال السيد الخلفي، إن الهدف الاستراتيجي للوزارة في قطاع الاتصال السمعي البصري يتمثل في "تعزيز تنافسيته وتنمين استقلاليتته والرفع من جودته وحكامته وتأهيله لكسب رهان التحرير وإنجاح الانتقال الرقمي".

وفي معرض حديث الوزير عن التنوع اللغوي والثقافي والجمالي لهذا القطاع، أبرز الحرص على تجسيد ثراء مكونات الهوية الوطنية عبر عموم الشبكة البرمجية، معتبرا أن من تجليات هذا الحرص تخصيص 86 في المائة من الشبكة البرمجية للمواد بالعربية والأمازيغية واللهجات المغربية، مع بث نشرة إخبارية أمازيغية يوميا، وتخصيص 20 ساعة للأعمال التخييلية بالأمازيغية، و15 ساعة للتراث الفني الأمازيغي، مع تعزيز البرمجة الأمازيغية بمشاريع جديدة ضمن طلبات العروض المعلن عنها.

واعتبر السيد الخلفي أن من أمثلة الحرص على التنوع اللغوي والثقافي والجمالي أيضا تعزيز البرمجة بالقناة الأمازيغية بسبعة برامج جديدة (تريفيت، وتشلحيت وتمازيغت والعربية)، وإحداث المرصد الوطني للغات والإعلام بشراكة مع معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وذلك بهدف تعزيز آليات الرصد وتتبع المنتج اللغوي في وسائل الإعلام.

وبخصوص الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية، أفاد السيد الخلفي بتغطية 85 في المائة من التراب الوطني بالبث الأرضي الرقمي مقابل 2.4 في المائة من الأسر المتوفرة على جهاز الاستقبال، وتعيين اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي وفق مرسوم، ووضع تصور متكامل محين لمخطط الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية، وكذا التحضير لإطلاق الحملة الإعلامية والتواصلية حول التلفزة الرقمية الأرضية.

من ناحية أخرى، أشار الوزير إلى أن نسبة مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة بلغت 51.4 في المائة بحسب نتائج "ماروكمتري" عن آخر أسبوع من شهر أكتوبر 2014، في حين بلغت 47 في المائة عن نفس الفترة سنة 2013، إذ أن حوالي 11 مليون مغربي يشاهد القناة الأولى في اليوم الواحد فيما يشاهدها حوالي 5 ملايين مغربي في وقت الذروة.

وأضاف أن 3.6 ملايين مغربي يشاهد الأخبار على القناة الأولى، في حين اكتسبت القناة الثانية 5 نقاط إضافية فيما يهم نسب المشاهدة المحققة ما بين شتنبر 2013 حيث سجلت 25 في المائة، وشتنبر 2014 حيث سجلت 30 في المائة.

كما سجلت القناة، بضيف الوزير، ارتفاعا مهما خلال الفترة الرمضانية وذلك بتسجيل متوسط مشاهدة على مدار اليوم بلغ 43 في المائة مقابل 26 في المائة خلال الفترة العادية (خارج رمضان).

وأشار السيد الخلفي إلى أن 95 في المائة من المواد المبتوثة لأول مرة من الشبكة المرجعية بالقناة الثانية من إنتاج وطني، و89 في المائة من هذا الإنتاج الوطني من إنتاج داخلي.

وفي ما يتعلق بتقوية وتنويع العرض الإخباري في القطاع، توقف عند امتداد فترة العرض الإخباري لأكثر من ساعتين في وقت الذروة، وتسجيل أكثر من 900 ساعة من الأخبار منها أكثر من 200 ساعة للمجلات الإخبارية، وارتفاع عدد البرامج الحوارية وتعزيز الحوار الإعلامي ب 4 برامج جديدة اجتماعية ومؤسسية وأخرى تحتفي بفعاليات المجتمع المدني، وإنتاج وبث أربع نشرات إخبارية يومية بقناة "المغربية".

وأكد السيد الخلفي أن هذه النسب انعكست إيجابيا على تقوية التعددية (ارتفاع حضور المعارضة ما بين 2011 و 2013)، وارتفاع نسب المشاهدة في وقت الذروة، واستقطاب متنامي للمشاهدين على حساب قنوات إخبارية أجنبية.

وفي ما يخص تعبئة الموارد المالية، أشار الوزير إلى حوالي مليارين و 932 مليون درهم من التحويلات الفعلية إلى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة منذ 2012 وإلى حدود يوليوز 2014.

مواصلة تنفيذ المخطط الرامي لتعزيز إشعاع وجاذبية النموذج الحضاري المغربي

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي أن الوزارة ستواصل في 2015 تنفيذ مخطط العمل الرامي إلى النهوض بصورة المغرب وتعزيز إشعاع وجاذبية النموذج الحضاري المغربي.

وأوضح السيد الخلفي في هذا الإطار، أنه سيتم تنظيم حملة تواصلية للتعريف بأهم الإصلاحات والمشاريع الحكومية القائمة، أو المرشحة، وذلك عبر قنوات بريطانية وأمريكية وعربية.

كما سيتم، حسب الوزير، تنظيم رحلتين صحفيتين إلى المملكة لفائدة الصحافة العربية والأجنبية، إلى جانب تحسين آليات رصد صورة المغرب في المواقع الإخبارية واستكمال مشروع الرصد الإخباري السمعي البصري.

في ما يخص تطوير التواصل الحكومي في 2015، أشار الوزير إلى إعداد برنامج ثان للتكوين لفائدة المكلفين بالتواصل على مستوى كافة القطاعات وإنجاز دراسة من أجل رصد صورة الحكومة وتقييم أداؤها على مستوى التواصل.

وسيتواصل أيضا، بضيف السيد الخلفي، تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الأجنبية والمنظمات والهيئات الدولية، وتبادل الخبرات والتجارب وتنمية التعاون وإرساء شراكات متنوعة، والنهوض بالتعاون الإعلامي المغربي الإفريقي، والانخراط في برامج التعاون المقدمة من طرف المنظمات ووكالات التعاون الدولية. على مستوى الإسهام في الحفاظ على الذاكرة الوطنية، أشار الوزير إلى إرساء نظام الكتروني مندمج لتدبير الوثائق الرقمية والالكترونية وتأمين الرصيد الإكتوغرافي عبر رقمته وإحداث قاعدة وطنية للوثائق المصورة للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

كما استعرض السيد الخلفي أمام اللجنة حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2014، موضحا أنه تم اعتماد 99 صحفيا يمثلون حوالي 58 منبرا إعلاميا و24 جنسية إلى غاية نهاية أكتوبر الماضي، واستصدار 427 رخصة للتصوير لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية وقنوات تلفزيونية أجنبية، إلى جانب الانفتاح على المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة، والتفاعل الإرادي والإيجابي مع التقارير الصادرة عنها.

وتم أيضا، حسب الوزير، إنجاز تقرير حول "العمل الحكومي لسنتي 2013-2012: الآثار الأولية والآفاق المستقبلية" يرصد أبرز إنجازات ومشاريع الحكومة التي تحققت وكذا برنامج للتكوين في مجال التواصل الحكومي لفائدة المكلفين بالتواصل في مختلف القطاعات الحكومية، واعتماد آلية منتظمة لرصد العمل الحكومي في الصحافة المكتوبة وتتبع الانتقادات والمقترحات الصادرة بها بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية.

وعلى مستوى تقوية الحضور الالكتروني، تم إطلاق صيغة جديدة للبوابة الوطنية وفق مواصفات دولية، مما مكن المغرب من تحقيق تقدم مهم ب 38 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الالكترونية عبر البوابة الوطنية"، إذ حل في المرتبة الـ 82 عالميا بين 193 دولة، بعد أن كان في المرتبة الـ 120 في تقرير 2012.

ومن جهة أخرى أبرز السيد مصطفى الخلفي أن 46 صحفيا يمثلون جرائد يومية وأسبوعية ناطقة باللغة العربية أو بالفرنسية استفادوا سنتي 2013 و2014 من برنامج زيارات مؤسسات الاتحاد الأوروبي مضيفا أنه تم تنظيم ثلاث زيارات لمؤسسات الاتحاد الأوروبي شملت أولها (أبريل 2013) 17 صحفيا، فيما شملت الزيارة الثانية (سبتمبر 2013) 15 صحفيا لتشمل الزيارة الثالثة (أبريل 2014) 14 صحفيا.

وفي سياق حديثه عن تنمية وتطوير قدرات الصحفيين خلال العام الجاري، أشار السيد الخلفي إلى إعداد دفتر تحملات لطلبات العروض في مجال التكوين وتفعيل اتفاقية التكوين المستمر وتنظيم زيارات مهنية للصحفيين خارج المغرب، فضلا عن تنظيم الدورة التكوينية لفائدة العاملين بالصحف الورقية والالكترونية في بعض جهات المملكة استعدادا لتعميمها من خلال المديريات الجهوية لوزارة الاتصال.

وبخصوص برنامج عمل قطاع الاتصال أوضح الوزير أن هذا البرنامج سيعمل على تجويد وتحديث الخدمات الإدارية عبر إعداد دليل المساطر ووضع مؤشرات لأهم الخدمات الإدارية وتتبعها وإطلاق العمل بالنظام الآلي لنظام تدبير الإرساليات وإطلاق دفعة ثانية من الخدمات الإدارية المباشرة عبر شبكة الأنترنت علاوة على إتمام تهيئة كافة مرافق الوزارة والرفع من جودة المعدات المعلوماتية وخدمات الربط بالإنترنت.

وأبرز الوزير أن هذا البرنامج يتضمن أيضا تقوية آليات الحكامة من خلال تفعيل عمل المفتشية العامة بعد إتمام هيكلتها وإرساء نظام التدبير بالنتائج وترشيد استثمار الموارد المالية وتأمين الموارد البشرية بالوزارة عبر وضع نظام توقعي لتدبير الوظائف والكفاءات وإعداد وتنفيذ اتفاقيات التعاون مع شركاء متخصصين في التكوين الوظيفي، مضيفا أنه سيتم، في هذا الإطار، الاعتناء بالجانب الاجتماعي من خلال مأسسة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين واستكمال إعداد وتوقيع عقد برنامج مع جمعية الشؤون الاجتماعية للموظفين بالوزارة، إلى جانب التأهيل التنظيمي عبر ملاءمة الهيكلة الإدارية مع الحاجيات المستجدة للقطاع وتقوية وتأهيل المديريات الجهوية.

من جهة أخرى، أبرز وزير الاتصال أن الهدف الاستراتيجي يكمن في تحديث الإدارة والرفع من مردودية ونجاعة الخدمات وتفعيل دور المديريات الجهوية وإرساء آليات الحكامة في التدبير والتتبع لكافة المؤسسات والشراكات والاتفاقيات.

وتطرق السيد الخلفي في هذا الإطار إلى حصيلة سنة 2014 في مجال تهيئة الموارد البشرية والحكامة، مشيرا إلى أن من بين ثلاثة تعيينات في المناصب العليا، اثنين منهما تمنا من بين أطر الوزارة كما أن التعيينات الخمسة في مناصب المسؤولية (3 رؤساء أقسام ومديرون جهويون تمت كلها من بين أطر الوزارة) إلى جانب وتنفيذ 116 ترقية في الرتبة و53 في الدرجة وإنجاز الجزء الأخير من المخطط الثلاثي للتكوين.

كما أن الوزارة عملت على تقوية هيكلية مفتشية الوزارة والرفع من أداؤها وإطلاق نظام آلي لتدبير تلقي الشكايات وترشيد وعقلنة النفقات وتمم مصاريف الاستقبال والفندقة والهاتف الثابت والمحمول ومقتنيات وصيانة الأجهزة المعلوماتية والصحف والتوثيق.

تحسن واضح في مؤشرات حريات الصحافة والرأي والتعبير

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة أن وكالة المغرب العربي للأنباء حققت نموا متزايدا للمنتوج من حوالي 100 ألف قصاصة سنة 2010 إلى أكثر من 140 ألفا السنة الجارية.

وأوضح أن منتج الوكالة اتسم بالتنوع حيث توزع بين العلاقات الخارجية (21,70 في المائة)، والأنشطة الاقتصادية والمالية (19,40 في المائة)، وأنشطة المجتمع المدني (19,10 في المائة) والأنشطة الجهوية (12,80 في المائة) والأنشطة الحكومية (11 في المائة)، والأنشطة الثقافية (8 في المائة)، والأنشطة الرياضية (8 في المائة).

وأضاف أن الوكالة طورت من قدراتها وخبراتها في مجال إنتاج الفيديو والصوت، منجزة ألفين و690 شريط فيديو تم وضعها رهن إشارة الجمهور في قناة اليوتوب للوكالة، و5 آلاف و310 كبسولات الصوت.

وأبرز السيد الخلفي أن الوكالة رسخت خلال السنة الجارية تواجدتها على المستوى الجهوي والدولي، من خلال تأسيس ستة أقطاب جديدة لتثمين إشعاع النموذج المغربي، هي أقطاب الدول الإسكندنافية والبلطيق، وغرب إفريقيا، وشرق إفريقيا، وجنوب إفريقيا، وأوروبا الشرقية، والعالم العربي. كما استقطبت 13 وكالة إفريقية وأرست أسس الريادة على الصعيد الجهوي عبر خلق الفيدرالية الأطلنطية لوكالات الأنباء الإفريقية. وأبرمت 11 اتفاقية تعاون مع وكالات أجنبية، و18 اتفاقية شراكة مع الفاعلين في مجموعة من المجالات على الصعيد الوطني والدولي.

وأضاف الوزير أن الوكالة عززت من إشعاعها أيضا من خلال تكتيف تنظيم ملتقيات وكالات المغرب العربي للأنباء، حيث نظمت 14 ملتقى همت مواضيع مختلفة حول القضايا الراهنة، ونظمت ملتقيات دبلوماسية مع بعض ممثلي البعثات الدبلوماسية بالمغرب ومع بعض الخبراء الأفارقة. وشهدت السنة الجارية أيضا إنجاز موقع "ماب ميديا" من أجل تسويق وبيع منتجات الوكالة عبر بوابة الانترنت (نص، فيديو، صوت، صور، رسومات بيانية)، وإنشاء نظام تحريبي معلوماتي لتطوير ممارسة العمل الصحفي، وتدعيم طرق الحكامة في التدبير.

ولدى تطرفه لبرنامج عمل سنة 2015 في مجال الاعلام، أكد الوزير متابعة الحوار والتشاور وتتبع مسطرة المصادقة بخصوص مدونة الصحافة والنشر، وتتبع صدور المرسوم والقرار المشترك المنظمين لدعم الصحافة وتنفيذ مقتضياتها، فضلا عن استكمال أجرأة عقد البرنامج الجديد 2013 - 2017 لدعم المقاولات الصحفية، وإصدار التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة لسنة 2014، ودعم القدرات المهنية للمقاولات الصحفية الجهوية، ومواصلة تنظيم الدورات التكوينية حول الصحافة الورقية والإلكترونية على الصعيد الجهوي، وإعداد دفتر التحملات وإطلاق دراسة حول قطاع توزيع الصحافة بالمغرب، وإقرار المقتضيات القانونية الخاصة بالمهن المساعدة للقطاع.

وفي ما يتعلق بالورش التشريعي، أشار الوزير إلى أنه تم تقديم مشروع مدونة الصحافة والنشر المنبثقة عن عملية تشاركية موسعة يوم 18 أكتوبر الماضي ببيت الصحافة بطنجة، مبرزا أن مستجدات المدونة الجديدة تتمحور حول تعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة، وحماية حقوق وحرريات المجتمع والأفراد، وجعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتقوية دوره في حماية حرية الصحافة، وتعزيز حرية الصحافة الإلكترونية، وتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية، وتحديد الحقوق والحرريات بالنسبة للصحفي، وتعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية.

انتعاش سوق الإشهار

في ما يتعلق بحقوق المؤلف والملكية الفكرية أشار وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة إلى أن الهدف الاستراتيجي يتمثل في تنمية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة ومحاربة القرصنة وتطوير الجانب المؤسساتي.

وأبرز أن برنامج عمل الوزارة يتضمن استكمال تأهيل المكتب من الناحيتين القانونية والتنظيمية مبرزا أن برنامج العمل يشمل أيضا متابعة آخر أشغال بناء مقر المكتب وإعداد بطاقة العضوية للمبدعين والفنانين المغاربة المنخرطين بالمكتب بناء على المعايير المعمول بها دوليا، والقيام بمجرد كامل مستعملي ومستغلي المصنفات المحمية عبر التراب الوطني، فضلا عن العمل على المغربية الكاملة لأنظمة التحصيل والتوزيع، ومواصلة جهود محاربة التزوير والقرصنة، وتقوية الشراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتطوير آليات العمل.

كما يتضمن برنامج العمل الرفع من الاستخلاص الرفع لدى المؤسسات المستغلة للمصنفات المحمية، وتفعيل قانون النسخة الخاصة بعد المصادقة على المرسوم التطبيقي، وتتبع مشروع القانون بإحداث المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، بالإضافة إلى تفعيل شبكة الخامين لدى المكتب من أجل استخلاص الحقوق، وإحداث اللجنة المشتركة بين الوزارات لمراقبة التسجيلات ومحاربة التقليد والقرصنة، وتنظيم محكم للمهام بالمكتب حسب القطاعات، وكذا استغلال النظام المعلوماتي في تدبير عملية الاستخلاص.

وأضاف أن برنامج عمل سنة 2015، يشمل أيضا وضع هيكلة ملائمة تناسب المهام المنوطة بالمكتب، وضخ موارد بشرية جديدة مؤهلة للمساعدة في تأهيل المكتب ودعم الموارد البشرية على مستوى الإدارة المركزية وعلى مستوى القطاعات الخارجية، ووضع برنامج للنهوض بالموارد البشرية للمكتب وتقوية قدراتها، وتنظيم حملات توعوية وتحسيسية تستهدف المبدعين والفنانين بصفة عامة، وكذا المستغلين الكبار والصغار عبر التراب الوطني.

وبخصوص حصيلة سنة 2014، تطرق الوزير إلى الجانب المتعلق بتأهيل المكتب ودعم ذوي الحقوق، من خلال التأهيل القانوني، والذي شمل، بالخصوص، إحالة مشروع قانون على الأمانة العامة للحكومة يقضي بتحويل المكتب إلى مؤسسة عمومية، وذلك وفق مبادئ التسيير الجماعي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة وبشراكة مع الهيئات المهنية، ومصادقة البرلمان على قانون النسخة الخاصة بالإجماع ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ تاسع يونيو 2014.

أما على صعيد التأهيل المؤسسي والتنظيمي للمكتب، يضيف الوزير، فقد تم توقيع عقد برنامج مع المكتب المغربي لحقوق المؤلفين برسم سنوات 2014-2016، ومواكبة لجنة الحكامة والتتبع لقطاع حقوق المؤلفين من أجل إتمام مشروع تأهيل المكتب، والشروع في عملية تحيين الاتفاقيات والعقود المبرمة مع المستغلين الكبار للمصنفات الأدبية والفنية، وإخراج جداول الاستخلاصات بالجريدة الرسمية لأول مرة في تاريخ القطاع وتتميم عملية إدخال النظام المعلوماتي (ويوكوس) لضبط وتتبع عمليات التوثيق والتحصيل والتوزيع.

وذكر الوزير أيضا بأنه تم إرساء وتفعيل آليات الحكامة، عبر تجديد لجنة الحكامة والتتبع مع توسيع تمثيلية أعضائها، واعتماد نظام الصفقات العمومية في جميع صفقات المكتب، وإطلاق عملية تدقيق حسابات المكتب وتقييم عقد البرنامج السابق (2010-2013)، وإحداث لجنة الدعم الاجتماعي للمبدعين المنخرطين بالمكتب، وإصدار قرار وزاري ينظم ذلك.

وبخصوص الإشعاع الدولي والالتزامات الدولية، تطرق الوزير إلى مشاركة المكتب في اجتماعات اللجان الدولية المنظمة من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في حين تضمن الشق المتعلق بالتوعية والتحسيس إعداد مخطط متكامل للتحسيس والتوعية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والتعريف بما على جميع المستويات، وتكريم رواد الفن المغربي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، فضلا عن النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة المستخدمين بالمكتب.

عن وكالة المغرب العربي للأنباء